

مؤنس: الموازنة المرفوعة للتصويت قد تخالف التي نوقشت باللجنة المالية و سمنع تمريرها



حذر عضو اللجنة المالية و رئيس حركة حقوق في مجلس النواب حسين مؤنس ، أن الموازنة المرفوعة للتصويت قد لا تكون ذاتها التي نوقشت باللجنة المالية ، مؤكدا أنه سيعمل على منع تمريرها .

وقال مؤنس في تصريحات تابعتها المطلع: "هناك موازنة فوق الطاولة وأخرى تحت الطاولة ، و الموازنة المرفوعة الى البرلمان قد لا تكون نفس التي نوقشت باللجنة المالية ، و سمنع تمرير الموازنة بأي شكل من الأشكال".

وتابع مؤنس: "عقد نحو 56 اجتماعاً لتعديل الكثير من البنود حتى آخر جلسة نيابية ، و بعض القوى الحاكمة سوف التعديلات والمطالب في الموازنة ، و إرادة الكتل السياسية هي التي مررت الموازنة".

و أشار مؤنس إلى أن: "عجز الموازنة كبير و مرعب و الكتل فرضت رأيها في الغرف المغلقة".

وأردف النائب: "اعتراضاتنا كانت على الضرائب والمناقلات وقضايا تتمتع بالعقود ، لأن كارتات الموبايل

ستعاود الارتفاع وهناك ضرائب على البنزين و الوقود".

و شدد مؤنس: "ليس من حق الحكومة أن تهدد البرلمان في حال إجراء المناقلات " ، داعياً النواب إلى: "عدم التصويت قبل الإطلاع على الموازنة وفقراتها".

وبخصوص حقوق الإقليم بالموازنة قال مؤنس: "اشتربنا ألا يتم تسليم الإقليم مخصصاته دون تسليم إيرادات النفط ، و اقترحنا تعديل المواد 13 و 14 الخاصة بتسليم إيرادات كردستان".

وكشف النائب عن : "اتفاق مع وزارة المالية على منح الإستحقاقات لفئات عدة " ، مضيفاً أنه: "تم تضمين العديد من الدرجات الوظيفية بما فيها العشرة الأوائل و المفوضية " ، مؤكداً: "السعي إلى تضمين الدرجات الوظيفية لمحاصري الرصافة الثالثة و آخرين".

وبخصوص دعم الوسط والجنوب ، قال مؤنس: "حاولنا انصاف محافظات الوسط والجنوب بالموازنة لكن حالت دون مستوى الطموح ، لأن هذه المناطق تفتقر الى ماء شرب نظيف و تستحق عناية خاصة ، و هناك 21 ترليون دينار استحقاقات البترو دولار لمحافظات البصرة و واسط وميسان".

و توقع النائب بخصوص جلسة اليوم: " قد لاتمرر الموازنة أو لا يصوت عليها و ربما لا يكتمل النصاب".